الفصل الأول

الحد من التسلح

كان من شأن استعمال العراق لصواريخ سكاد (الحسين) ضد أهداف في إسرائيل والعربية السعودية، وما تكشف بعد حرب الخليج عن قدرات وبرامج العراق في امتلاك أسلحة نووية وكيماوية وبيولوجية، أن جعل مسألة الحد من التسلح، إحدى أكثر المسائل أهمية على جدول أعمال (أجندة) المحادثات الإقليمية. فالدول الموردة، مثل الدول المستهلكة، ترغب أن ترى تحكماً أو تنظيماً لتدفق السلاح إلى الشرق الأوسط، ولوقف انتشار الأسلحة غير التقليدية. وتعتبر السيطرة على التسلح عنصراً بالغ الأهمية في تحقيق السلام الإقليمي، وتقليص التوتر واحتمال الصدام حتى بين الأقطار التي ما زالت متعادية.

ويلخص هذا الفصل مختلف أنظمة الحد من التسلح النافذة في الوقت الراهن، التي يمكن تطبيقها في الشرق الأوسط، كما يفصل مبادرات الحد من التسلح المختلفة (الأمريكية والفرنسية والمصرية والإسرائيلية) التي يتم بحثها على مائدة المفاوضات، وذلك لتزويد القارىء بصورة واضحة عن محادثات الحد من

التسلح، بالإضافة إلى عدد من البيانات الإحصائية التي تكشف مدى صعوبة كبح جماح الذين يصنعون الأسلحة، والذين يشترونها، وسط تاريخ حافل من تجارة السلاح في الشرق الأوسط، ووقف انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة.

مقتطفات من بروتوكول:

حظر استعمال الغازات الخانقة أو السامة أو الوسائل الجرثومية في الحرب، ١٧ حزيران ١٩٢٥

لقد وضع هذا البروتوكول نتيجة لاستعمال الغازات القاتلة في الحرب العالمية الأولى ويحظر استعمال الغازات السامة أو المركبات البكتيرية (نسبة إلى بكتيريا) وكان العراق وإيران أول دولتين شرق أوسطيتين وقعتا على البروتوكول.

«إن المفوضين الموقعين أدناه باسم حكوماتهم:

(حيث إن)

استعمال الغازات الخانقة أو السامة، وكافة السوائل أو المواد المشابهة، قد أدانها الرأي العام في العالم المتمدن.

(وحيث إن)

الاتفاقيات التي وقعتها أغلبية دول العالم تعلن حظر استخدام مثل هذه الأسلحة، وتعتبر أن هذا الحظر أصبح جزءاً من القانون

الدولي الذي يقيد ضمير وممارسات الدول.

(يعلنــون)

بأن الأطراف السامية المتعاقدة يقبلون بهذا الحظر ويوافقون على توسيعــه ليشمــل كافــة الأسلحـة البكتيرية في الحـرب، ويتعهدون بالامتثال لمضمون هذا الإعلان.

الموقعون على البروتوكول من الشرق الأوسط وسنة التوقيع

البحرين ١٩٨٨	الأردن ١٩٧٧	سوريا ١٩٦٨
مصر ١٩٨٨	ليبيا ١٩٩١	تونس ١٩٦٧
إيران ١٩٢٩	مراكش ١٩٧٠	اليمن ١٩٧١
العراق ١٩٣١	قطر ١٩٧٦	اليمن الجنوبي ١٩٨٦
إسرائيل ١٩٦٩	السعودية ١٩٧١	

التصريح الثلاثي
فيما يتعلق بالأمن في الشرق الأوسط(*)
٢٥ أيار ١٩٥٠م

قبل أن يدخل الاتحاد السوفياتي إلى سوق السلاح في الشرق

(*) نشرة وزارة الخارجية الأمريكية ٥ حزيران ١٩٥٠ الصفحة ٨٨٦.

الأوسط عام ١٩٥٥، كان هذا التصريح بمثابة الركيزة الأساسية للسياسة الأمنية الأمريكية والفرنسية والبريطانية نحو إسرائيل والأقطار العربية.

«إن حكومات كل من المملكة المتحدة وفرنسا والولايات الأمريكية المتحدة بمناسبة اجتماع وزراء خارجيتهم الأخير في لندن لبحث مسائل معينة تؤثر على سلام واستقرار الأقطار العربية وإسرائيل، وعلى نحو خاص إمدادات السلاح والمواد الحربية لهذه الدول، قد اتفقوا على إصدار البيانات التالية:

أولاً: تعترف الحكومات الثلاث بأن الأقطار العربية وإسرائيل بحاجة إلى مستوى معين من القوات المسلحة بهدف توفير الأمن الداخلي، وحقهم المشروع في الدفاع عن النفس، وللاضطلاع بدورهم في الدفاع عن المنطقة ككل. ولذلك فإن كافة طلبيات الأسلحة أو المواد الحربية لهذه الأقطار، سينظر لها على ضوء هذه المبادرة. وترغب الحكومات الثلاث بهذا الصدد التذكير وإعادة تأكيد البيانات التي صدرت عن مندوبيهم في مجلس الأمن في الرابع من شهر آب ١٩٤٩ حيث أعلنوا معارضتهم لأي سباق تسلح بين الأقطار العربية وإسرائيل.

ثانياً: وتعلن الحكومات الثلاث أنها تلقت تأكيدات من الأقطار المعنية بأنها لا تهدف من مشترياتها من الأسلحة القيام بأي عمل عدواني ضد أي دولة أخرى. وينبغي الحصول على ضمانات

مشابهة من أي دولة أخرى في المنطقة تريد شراء أسلحة في المستقبل.

ثالثاً: وتنتهز الحكومات الثلاث هذه الفرصة للإعراب عن اهتمامها العميق، ورغبتها في الحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة، ومعارضتها الحازمة لاستعمال القوة، أو التهديد باستعمالها بين أقطار المنطقة. وإذا وجدت الحكومات الثلاث أن أي دولة في المنطقة تعد العدة لاختراق الحدود أو خطوط الهدنة، فإنها ستلتزم بتعهداتها كدول أعضاء في الأمم المتحدة، وتبادر إلى اتخاذ إجراءات في نطاق الأمم المتحدة أو خارجها لمنع مثل هذا الانتهاك».

مقتطفات من
خطاب الرئيس ليندون. ب. جونسون(*)
١٩ حزيران ١٩٦٧م

«.. لقد أظهر الصدام الأخير مخاطر سباق التسلح في الشرق الأوسط طيلة الـ (١٢) سنة الماضية. ولا ينبغي أن تلقى مسؤولية ذلك على أقطار المنطقة فحسب، بل على الأقطار الكبرى خارج المنطقة أيضاً. نحن نؤمن بأن المصادر الشحيحة

(*) (سياسة أمريكا في أزمة الشرق الأدنى) وزارة الخارجية الأمريكية - واشنطن ١٩٦٧ الصفحة ١٦ حتى ١٨.

يمكن استخدامها بشكل أفضل للتنمية الفنية والاقتصادية، وكنا على الدوام نعارض هذا السباق في التسلح، ولذلك كنا نحدّ من أي درجة كبيرة من شحنات الأسلحة إلى المنطقة.

«إن مخاطر سباق التسلح تتضح الآن لشعوب العالم بأسره، على الرغم من وجود خيار آخر. وإن الولايات المتحدة من جانبها ستستخدم كل وسيلة دبلوماسية، وكل توجه يتسم بالتعقل والحكمة في محاولة لإيجاد نهج جديد».

وكبداية.. أحب أن أقترح أن تدعو الأمم المتحدة فوراً كافة أعضائها للإبلاغ عن أي شحنات من الأسلحة ترسل إلى هذه المنطقة، والاحتفاظ بسجلات وملفات لهذه الشحنات حتى تعرف بها كافة شعوب العالم.

مقتطفات من:

معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية(*)

الفاتح من تموز ١٩٦٨م

تقيد هذه الاتفاقية الموقعين عليها بعدم تلقي أو صنع أو البحث عن مساعدة للحصول على الأسلحة النووية، وتضع الخطوط العريضة للتثبت من ذلك. (وتجدر الإشارة بأن إسرائيل لم توقع الاتفاقية).

(*) وكالة الحد من التسلح ونزع السلاح الأمريكية.

«. . لقد اتفقت الأقطار الموقعة على هذه الاتفاقية على ما يلي:

المادة (١): تلتزم كل دولة نووية موقعة على هذه الاتفاقية بألا تنقل إلى أية دولة أخرى أية أسلحة نووية أو أجهزة تفجير نووية، سواء كان ذلك عن طريق مباشر أو غير مباشر.

المادة (٢): تلتزم كل دولة غير نووية موقعة على الاتفاقية بعدم تلقي أية أسلحة نووية أو أجهزة تفجير أو سيطرة نووية، سواء عن طريق مباشر أو غير مباشر، وألا تصنع أو تحاول الحصول على أسلحة نووية أو أجهزة تفجير نووية، وألا تسعى للحصول على مساعدة لصناعة أسلحة نووية أو أجهزة تفجير نووية أخرى.

المادة (٣): تلتزم كل دولة غير نووية موقعة على هذه الاتفاقية، القبول بإجراءات الوقاية (السلامة) في الاتفاقية التي سيتم التفاوض بشأنها والتوقيع عليها مع وكالة الطاقة النووية الدولية وفقاً لأنظمة ومعايير الوكالة المذكورة وأنظمتها الوقائية، بهدف التثبت من الامتثال لما تفرضه هذه الاتفاقية من التزامات بشأن حظر تحويل الطاقة النووية من الاستعمالات السلمية إلى التسلح النووي، أو أية أجهزة تفجير نووية أخرى».

الدول الشرق أوسطية الموقعة على الاتفاقية

البحرين ١٩٨٨	الأردن ١٩٦٨	قطر ١٩٨٩
مصر ١٩٦٨	الكويت ١٩٦٨	السعودية ١٩٦٨
إيران ١٩٦٨	ليبيا ١٩٦٨	سوريا ١٩٦٨
العراق ١٩٦٨	مراكش ١٩٦٨	تونس ١٩٦٨
اليمن الشمالي ١٩٨٩	اليمن الجنوبي ١٩٦٨	

مقتطفات من
اتفاقية حظر تطوير وإنتاج وتخزين الأسلحة البيولوجية والسامة وتدميرها(*)
العاشر من نيسان ١٩٧٢م

تتجاوز هذه الاتفاقية نصوص بروتوكول عام ١٩٢٥ فيما يتعلق بالغازات السامة لأنها تطالب الدول الموقعة عليها بتدمير كافة الأسلحة السامة في ترساناتها.

المادة (١): تلتزم كل دولة موقعة على هذه الاتفاقية بألا تحاول مهما كانت الظروف تطوير أو إنتاج أو تكديس أو الحصول أو الاحتفاظ بأية:

(*) الوكالة الأمريكية للحد من التسلح ونزع السلاح. الصفحات ١٣٣ حتى ١٣٧.

أ ـ مركبات جرثومية أو بيولوجية أو سامة مهما كان مصدرها أو طريقة إنتاجها، أو نوعها أو كميتها إذا لم يكن الهدف منها الوقاية من الأمراض أو أية مقاصد سلمية أخرى.

ب ـ أسلحة أو تجهيزات أو وسائل إطلاق مصممة لاستعمال مثل هذه المركبات السامة، لمقاصد عدوانية أو في نزاع مسلح.

المادة (٢): تلتزم كل دولة موقعة على هذه الاتفاقية بتدمير أو التحويل إلى غايات سلمية، وبأسرع ما يمكن، وفي فترة لا تتجاوز التسعة أشهر بعد، نفاذ هذه الاتفاقية، كافة المركبات السامة والأسلحة والتجهيزات ووسائل الإطلاق المحددة في المادة الأولى التي تمتلكها أو تسيطر عليها. وفي سياق تطبيق مضمون هذه المادة ينبغي اتخاذ كافة إجراءات الوقاية والسلامة، وذلك لحماية السكان والبيئة.

المادة (٣) تلتزم كل دولة موقعة على هذه الاتفاقية بعدم نقل أية مركبات سامة أو أسلحة أو تجهيزات أو وسائل إطلاق حسب ما جاء في المادة الأولى من هذه الاتفاقية. سواء كان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر، وعدم مساعدة أو تشجيع أو حثّ أية دولة أو مجموعة من الدول أو منظمات دولية على صنعها أو الحصول عليها.

الاقتراح الإسرائيلي بإيجاد منطقة خالية من الأسلحة النووية

مسودة قرار قدمته إسرائيل للجمعية العامة في الأمم المتحدة في ٣٠ تشرين أول ١٩٨٠ لإيجاد منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط(*)

«إن الجمعية العامة تعيد التأكيد على الفقرة (٦٠) من الوثيقة النهائية من الجلسة الخاصة العاشرة للجمعية وهي : «إن إيجاد مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية واختيار بين أقطار المنطقة المعنية هو بمثابة إجراء مهم على طريق نزع السلاح».

وتدرك الحاجة الملحة لإيجاد مثل هذه المنطقة في الشرق الأوسط على ضوء المواقف التصادمية التي تهدد السلام في المنطقة.

وهي على قناعة بأن أشد الطرق فعالية لحظر انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط هي المفاوضات التي تؤدي إلى ايجاد نظام من التعهدات والقيود المتبادلة يؤمن لكل دولة في المنطقة ضمانات تعاقدية بامتثال الآخرين لتعهداتهم في عدم ادخال الأسلحة النووية إلى المنطقة.

(*) ميزان التسلح في الشرق الأوسط، مركز جافي للدراسات الأستراتيجية، جامعة تل أبيب ١٩٨٩. الصفحات ١٤١ حتى ١٤٦.

وتـذكـر بقـرارها (٣١/ ٧٠) حول الدراسة الشاملة لموضوع المناطق الخالية من الأسلحة النووية على كافة الأصعدة. وعلى نحو خاص الفقرة (٣) التي تكرر القناعة بأن إيجاد مناطق خالية من الأسلحـة النـووية تساهم في أمن أقطار مثل هذه المناطق، ومنع انتشـار الأسلحـة النووية وتحقيق الأهداف المبتغاة في نزع عام وكامل للسلاح.

وتذكر أيضاً بقرارها (٣٣/ ٩١ب) الصادر في ١٦ كانون أول ١٩٧٩ الخاص بإجراءات بناء الثقة، وهي (أي الجمعية العامة) على قناعة بأن امتثال أقطار الشرق الأوسط لمعاهدة توجد منطقة خالية من السـلاح النـووي في المنطقة، من شأنه تقليص التوتر وتعبيد الطريق لمزيد من إجراءات بناء الثقة:

١ـ إن الجمعية العـامـة تدعـو كافـة أقـطار الشرق الأوسط، والأقـطار غير النـووية المجاورة للمنطقة، التي لم توقع على أية اتفاقية لإيجاد مناطق خالية من الأسلحة النووية أن تعقد في أقرب وقت ممكن مؤتمراً للتفاوض على اتفاقية متعددة الأطراف بهدف إيجاد منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

٢ـ وتحثّ دول المنـطقـة أن تعلن قبل الأول من أيار ١٩٨١ موافقتها على المشاركة في هذا المؤتمر.

٣ـ وتطلب من الأمين العام للأمم المتحدة تقديم التسهيلات الضرورية لعقد مثل هذا المؤتمر.

مقتطفات من:

خطاب رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق شامير أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في السابع من حزيران ١٩٨٨م

خلال مؤتمر الأمم المتحدة لنزع السلاح، جددت إسرائيل عرضها للتفاوض حول إيجاد منطقة خالية من الأسلحة النووية، ودعت إلى الحد من التسلح في المنطقة وحظر الأسلحة الكيماوية.

«.. هناك مالا يقل عن ٢٥ نزاعاً مسلحاً رئيسياً في العالم في مناطق مشحونة بالتوتر والحظر. والشرق الأوسط هو إحدى هذه المناطق، حيث إن النزاع العربي الإسرائيلي هو إحدى المشاكل الصعبة والمأساوية.

إن جوهر المشكلة في حالتنا هو رفض الأقطار العربية المتواصل - باستثناء مصر - القبول بوجود إسرائيل في أية حدود (!؟) وعندما يتحول هذا الرفض إلى استعداد للاعتراف بشرعية وجودنا وبقائنا، فإن السلام بيننا و بين جيراننا سيجد فرصته كبيرة، لكننا لا نفكر بالجلوس والانتظار بخمول حتى ذلك اليوم. ولأننا الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي يتعرض وجودها للتهديد على نحو متواصل، فإن من مصلحتنا التوصل إلى اتفاقيات توقف

سباق التسلح، وتقلص احتمالات الصدام المسلح، ونأمل في أن يحمل كل اتفاق بهذا الصدد في ثناياه وعداً باتفاق آخر وآخر إلى أن نقضي نهائياً على التهديد بالحرب، ونحقق تعايشاً واعترافاً سياسياً كاملاً ومتبادلاً.

ولعل الاتفاقيات التي عقدت بين الولايات الأمريكية المتحدة، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، وتخفيض التسلح الذي يتم التفاوض عليه بينهما تخدمنا كمثل وقدوة. ولا شك أن هذه الاتفاقيات مهمة بحد ذاتها، بل إنها أكثر أهمية كمؤشر على الإرادة السياسية لحل المنازعات عن طريق المفاوضات والتخلي عن التهديد بالاحتكام إلى السلاح. وقد أعلنت إسرائيل عن مبادرتين في هذا الاتجاه.

فمنذ عام ١٩٨٠ اقترحنا في الجمعية العامة للأمم المتحدة إيجاد منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، بعد تفاوض حر ومباشر بين أقطار المنطقة. لقد فعلنا ذلك بالإضافة إلى ما أعلناه مراراً، بأن إسرائيل لن تكون الدولة الأولى التي تدخل الأسلحة النووية إلى الشرق الأوسط(*). ولا بد من الإشارة هنا بأنه تمّ إيجاد مناطق خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية عن طريق المفاوضات المباشرة بين أقطار المنطقة.

(*) المعروف أن إسرائيل تملك أسلحة نووية منذ أواسط الستينات.

وفي الآونة الأخيرة توصلت أقطار جنوب المحيط الهادي إلى اتفاقية مشابهة وبنفس أسلوب التفاوض المباشر. ولا شك أن أجواء التفاوض حول هذه الاتفاقيات والضمانات المتبادلة المكرسة فيها هي من العـوامـل الأسـاسية في إيجاد منطقة خالية من الأسلحة النووية والحفاظ عليها. وقد سبق أن أكدت ذلك اللجنة التي كان يرأسها المرحوم بالمي رئيس وزراء السويد.

لقد طرحنا هذه المقترحات لأننا افترضنا بأن المسيرة الموصلة إلى هذه الاتفاقيات لن تؤدي فقط إلى تقليص مخاطر حرب نووية، بل لأنها ستقلص أيضاً الحظر المحدق وهو احتمال نشوب حرب تقليدية.

صحيح أن الكثيرين حضّـونا على توقيع اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية، لكننا رأينا أن هذه الاتفاقية لم تحل دون نشوب الحروب بين موقعيها.

ونحن نعتقد أننا إذا نجحنا في إيجاد منطقة خالية من الأسلحة النووية، فإن من شأن ذلك أن يقلل احتمالات نشوب حرب تقليدية وبالتالي فإن الفوائد المتحققة ستتجاوز بكثير الفوائد المرجوة من اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية.

لقـد دعـونـا الاقطار العربية غير مرة للتفاوض حول إيجاد

منطقة خالية من الأسلحة النووية. لكنهم كانوا يرفضون الفكرة، ويرفضون حتى الجلوس معنا، والتفاوض معنا، ويرفضون تطبيق الإجراءات التي تبنتها أقطار أمريكا اللاتينية، وأقطار جنوب المحيط الهادي. كما أنهم رفضوا تبنّي توصيات لجنة بالمي الداعية إلى إيجاد منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

ونحن لا نفهم أسباب هذا الرفض القاطع، الذي يعكس موقفاً رافضاً لأي نوع من التعامل مع إسرائيل، حتى حول أمور بالغة الأهمية بالنسبة لأمن ومستقبل شعوب منطقتنا، ومع ذلك فإن عرضنا ما زال قائماً، لأننا نؤمن بأن المنطق والتفكير السليم وحنين شعوب الشرق الأوسط إلى السلام ستقنع الحكومات العربية في النهاية القبول بوجود إسرائيل والتكيف مع هذه الحقيقة.

إنني من فوق هذا المنبر أناشد زعماء الأقطار العربية في الشرق الأوسط، بأننا ندخل مرحلة انفتاح وتفاهم بين الخصوم السابقين، وتعايش بين القوى العظمى وخطوات لا سابقة لها في نزع السلاح النووي. فدعونا نلتحق بهذه الموجة من النوايا الطيبة ونبحث معاً عن طريق يقودنا بعيداً عن العداوات والحروب السابقة، دعونا نلتقي ونتباحث معاً.. دعونا نستمع إلى بعضنا بعضاً مباشرة.. دعونا نتفاوض حتى في الظروف الصعبة الراهنة،

وألا نكلّ حتى نصل إلى شواطىء الاعتراف المتبادل والتفاهم والسلام.

إننا لم نسمح للموقف العربي الرافض، بأن يثنينا عن طرح مبادرة أخرى في الأمم المتحدة. ففي عام ١٩٨٦ اقترحنا الدخول في مفاوضات لتقليص القوات والأسلحة في الشرق الأوسط. فنحن ندرك بأن أعباء سباق التسلح يلحق أضراراً جسيمة في اقتصاديات كافة أقطار المنطقة. بل إن الأوضاع تزداد سوءاً بهذا الصدد، فما تنفقه أقطار المنطقة على شراء السلاح يدعو للذهول، وتعتبر إيران وسوريا والعراق والعربية السعودية وليبيا أكثر الأقطار استيراداً للسلاح في العالم، وتملك سوريا لوحدها من الطائرات أربعة أضعاف ما تملكه كل من هنغاريا وبلجيكا، وتملك من الدبابات عشرة أضعاف ما تملكه بلجيكا، وأربعة أضعاف ما تملكه هنغاريا، وقد اخترت بلجيكا وهنغاريا لأن عدد السكان فيهما يساوي عدد سكان سوريا، ولأنهما عضوان في حلفين عسكريين (يعني حلف الأطلسي وحلف وارسو الذي تمّ حله فيما بعد).

إن كمية السلاح لا تحدد أهميته، بل إن ما يحدد أهميته هو نوعيته وقدرته على التدمير. ولذلك لم نخفِ قلقنا من تزويد بعض الأقطار العربية بصواريخ أرض/ أرض قصيرة ومتوسطة المدى،

ومن التقارير المؤكدة بأن بعض الأقطار العربية بدأت تنتج هذه الصواريخ في مصانعها الحربية. وفي شهر آب ١٩٨٧ أعلن العراق عن تطوير واختبار صاروخ يصل مداه إلى (٦١٥) كيلو متراً.

كما استعملت الصواريخ في الحرب المدمرة بين العراق وإيران. ووصل إلى علمنا مؤخراً أن العربية السعودية ابتاعت صواريخ متوسطة المدى من الصين. ولا ننسىٰ بأن الأقطار العربية التي ليس لها حدود مع إسرائيل قد أرسلت قواتها غير مرة للمشاركة في الحروب التي شنها العرب علينا (!؟) ولا نستطيع أن نتجاهل كذلك أن إيران والعراق يعلنان على الملأ بأن هدفهما الأخير هو (تحرير) الأراضي المقدسة والقدس.

إنّ سباق التسلح ينطوي على مخاطر وتكاليف باهظة ولا شك أن حصول أحد الأطراف على سلاح معين يحفز الطرف الآخر للحصول على سلاح أفضل أو مكافىء على الأقل، ألم يحن الوقت لأن ندرك بأن هذه الحلقة مفرغة، وأن تكاليفها جسيمة، و أنها لن تشفي المنطقة من أمراضها، وأن بالإمكان توفير الأمن لأقطار المنطقة بمستويات من أنظمة التسلح أقل كلفة بكثير مما تملكه؟

دعونا (حتى ونحن نبحث عن تسوية سياسية) نبحث عن

مبادرة توقف بل تعكس اتجاه سباق التسلح. إنَّ من شأن ذلك أن يفيد كافة أقطار المنطقة ويقربنا من اليوم الذي ننعم فيه بالسلام.

وتؤمن الحكومة الإسرائيلية بأن استعمال الأسلحة الكيماوية هي أبغض وأحقر طريقة لتدمير الحياة الإنسانية. ولذلك نشعر بقلق كبير من إدخال وسائل الدمار هذه إلى الشرق الأوسط، وعدم اهتمام العالم بالاستعمال الفظ للأسلحة الكيماوية التي قضت على آلاف الضحايا الأبرياء.. إن وجود واستعمال الأسلحة الكيماوية يشكل تهديداً حقيقياً للسلام في منطقتنا بل وللسلام في العالم بأسره، ولذلك تشعر كافة الشعوب المتنورة بالذعر من الاستعمال الاعتباطي لهذه الأسلحة.

إن إدراكنا في إسرائيل بالمخاطر التي تشكلها الأسلحة الكيماوية على الإنسانية، واهتمامنا العميق بعدم انتشار الأسلحة الكيماوية، حملنا على اتخاذ خطوات تهدف إلى وقف هذا الانتشار، وذلك بالدعوة إلى سيطرة قانونية حازمة على تصدير المواد التي ربماب تستعمل في انتاج مثل هذه الأسلحة.

وانطلاقاً من رغبة إسرائيل العميقة بسلام وأمن المنطقة خاصة والعالم عامة. فإننا نطرح الاقتراح التالي، فنحن نؤمن بأن من مصلحة شعوب منطقتنا إيجاد منطقة خالية من الأسلحة الكيماوية في الشرق الأوسط على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بين أقطار

المنـطقـة، فقـد نتمكن بهذه الطريقة ضمان الأمن المتبادل بين شعـوبنـا بل وأمن المنطقة بأسرها، وبذلك نقدم مساهمة كبرى لقضية السلام العالمي.

أخيراً.. إنني أستنكر وأحتج على إنتاج واستخدام الغازات السامة في منطقتنا، فلقـد استعمل العراق هذا السلاح في حربه مع إيران، وهذا انتهاك فاضح لبروتوكول جنيف الذي وقعه العراق. كمـا أن سوريا أقـامت منشـآت لإنتـاج الغـازات السامة، وهدد زعماؤها علناً باستعمال هذا السلاح ضد إسرائيل.

لذلـك ينبغي على المجتمع الدولي أن يرد بحزم على هذا الازدراء والتجاهل للاتفاقيات الدولية، وأن يتحرك بسرعة و تصميم للمباشرة في مفاوضات لعقد اتفاق لتدمير كافة الأسلحة الكيماوية في ترسـانـات كافة الدول، والاتفاق على آلية للتفتيش، تضمن امتثال العالم بأسره لهذه الاتفاقية المقترحة.

إن معـظم الأمم ـ بعكس إسرائيل ـ تشعر بالسعادة لأنها لا تجابه مباشرة أعداء لا يعرفون الصفح أو تهديداً لوجودهم، لكن في عالمنا هذا الذي تتقلص فيه المسافات أصبحت قضية الأمن غير قابلة للتجـزئـة، إذ إن نزاعـاً مسلحـاً ينشب في أحـد الأركان قد يهدد بسرعة العالم بأسره.. ولهذا كله فإن إيجاد منطقة خالية من الأسلحـة النـووية، وإنهـاء سبـاق التسلح في الشـرق الأوسط،

والحـظر العالمي على الأسلحة الكيماوية، هي ضرورات ملحة ليس لأجل شعوب منطقتنا فحسب بل لأجل الإنسان أينما كان.

لقد فضلنا ترجمة الخطاب كما هو، ومن الواضح أنه انطوى على مغالطات كثيرة يدركها القراء ولا حاجة للتعليق عليها.

مقترحات مصر حول نزع السلاح في الشرق الأوسط

مقتطفات من خطاب وزير الخارجية المصري عصمت عبد المجيد (يشغل الآن منصب أمين عام الجامعة العربية) أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٣ حزيران ١٩٨٨(*).

في الاقتراح الذي تقدمت به مصر لنزع السلاح، دعت الأمم المتحدة إلى تكليف مبعوث خاص لوضع خطوط عريضة لمعاهدة إقليمية لتحديد منطقة خالية من السلاح النووي، كما دعت إسرائيل إلى توقيع معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

«.. ينبغي على الدول العظمى في المقام الأول، أن تولي عناية أكبر لإيجاد صيغة عادلة ومناسبة لعقد اتفاقية تحتوي على ترتيبات تضمن عدم استعمال أو التهديد باستعمال الأسلحة النووية ضد الدول غير النووية. فليس من الإنصاف ولا المنطق أن تظل الدول غير النووية معرضة للتهديد باستعمال الأسلحة النووية، بينما يطلب منها في نفس الوقت عدم الحصول على هكذا أسلحة. وإننا نرغب بهذا الصدد تكرار ما سبق أن أعلناه، بأن قرار مجلس الأمن رقم (٢٥٥) في ١٩ حزيران عام ١٩٦٨ والإعلان

(*) ميزان التسلح في الشرق الأوسط. الصفحات ١٤٧ حتى ١٥٥.

الأحادي الجانب من قبل الدول النووية، ليس ضمانة كافية من وجهة نظرنا لتطمين الدول غير النووية، وحملها على التوقف عن محاولاتها لامتلاك أسلحة نووية.

لقد طرحت مصر مبادرة منذ عام ١٩٧٤، لإيجاد منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وفي السنوات الأخيرة حظيت هذه المبادرة بموافقة إجماعية في الجمعية العامة، وينبغي الحفاظ على هذا الإجماع، وعدم الخروج عليه بسبب وجود برامج نووية ذات طبيعة عسكرية في إحدى دول المنطقة، إنه إدخال الأسلحة النووية إلى الشرق الأوسط، أو التهديد بإدخالها، سيكون له نتائج وخيمة ومعقدة، وسيخلق وضعاً بالغ الحساسية.

وفي الوقت الذي نجاهد فيه بإخلاص لتقليص التوتر الدولي وصولاً إلى نزع السلاح، أحب أن أشير أمام الجمعية العامة بصراحة تامة، بأن مصر لن تسمح إطلاقاً بسباق تسلح نووي في الشرق الأوسط، بحيث تتفوق دولة على أخرى، لأن من شأن ذلك تعريض الأمن في المنطقة والعالم بأسره للخطر، فلم تعد التكنولوجيا النووية حكراً على القلة بل إنها أصبحت في متناول الجميع، وإن مصر لن تبقى راضية وهادئة، بل إنها ستتخذ كافة الخطوات والإجراءات الضرورية لضمانة أمنها و أمن المنطقة، إذا ما ثبت بأن الأسلحة النووية دخلت إلى المنطقة.

إنني أدعو إسرائيل من على هذا المنبر إلى توقيع معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وفتح كافة منشآتها النووية أمام أنظمة الرقابة والتفتيش التي تمارسها وكالة الطاقة النووية الدولية، حتى تتأكد شعوب المنطقة من عدم وجود غايات عسكرية من البرامج النووية. ونحن نرفض الحجة القائلة بأن معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لا تساهم في منع الحروب.

إنها حجة غير مقبولة من قبل الدول التي لم توقع الاتفاقية. ويتوجب أن أحذر من مخاطر سباق التسلح في الشرق الأوسط، لأن من شأنه تهديد السلام والأمن في العالم بأسره، وأدعو الأقطار النووية على نحو خاص إلى تحمل مسؤولياتها بهذا الصدد.

ومع أن الإجماع على الاقتراح الداعي إلى إيجاد منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط يعتبر خطوة مهمة. لكن يتعين علينا متابعة هذا الاقتراح بشكل فعال لتحويله إلى واقع ملموس. ويسر مصر بهذا الصدد أن تتقدم بالمقترحات التالية:

أولاً: يتعين على كافة أقطار المنطقة وكذلك الأقطار النووية من خارج المنطقة أن تعلن بأنها لن تدخل الأسلحة النووية إلى الشرق الأوسط.

ثانياً: تفويض أمين عام الأمم المتحدة الصلاحيات اللازمة لتعيين ممثلين شخصيين له، أو مجموعة من الخبراء للاتصال بأقطار

المنـطقة، بهدف صياغة مسودة اتفاقية، واتخاذ إجراءات عملية لخلق الظروف الملائمة لإيجاد منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط.

ثالثـاً: دعـوة وكالة الطاقة النووية الدولية لإعداد دراسة، وتقديم مقترحات محددة فيما يتعلق بإجراءات التفتيش و الرقابة التي ينبغي تطبيقها عند إيجاد المنطقة الخالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط.

إن ثمة جهوداً مخلصة تبذل في الاجتماعات الراهنة، ضمن مؤتمر نزع السلاح في جنيف، للتوصل إلى اتفاق شامل للتخلص من الأسلحـة الكيماوية. وتشارك مصر بفعالية في هذه الجهود، وستـواصل مساعيها إلى أن تحقق المفاوضات النتائج المرجوه. ونحن نؤمن بأن وجود الأسلحة النووية في ترسانات بعض الدول هو شيء لا أخـلاقي، كمـا نؤمن بضـرورة التخلص من الأسلحـة الكيماوية، طالما أننا نسعى لإيجاد معايير وقواعد سلوكية جديدة لنـظام إنسـاني متحضر. ولذلك فإن مصر تحث الأقطار المعنية للإسراع في عقد اتفاقية تحظر كافة الأسلحة الكيماوية بأسرع وقت ممكن.

مقتطفات من
مبادرة الرئيس حسني مبارك للحد من التسلح
٨ نيسان ١٩٩٠(*)

أرسل وزير الخارجية المصري عصمت عبد المجيد هذه الرسالة إلى أمين عام الأمم المتحدة وتتضمن مقترحات مصر حول حظر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

«. . لقد دعت مصر منذ ١٥ سنة إلى إيجاد منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط.

وينطلق موقفنا هذا من إيماننا الذي لا يتزعزع بضرورة نزع الأسلحة النووية، ومن باب أولى حظر انتشارها وقناعتنا الراسخة بأن إدخال الأسلحة النووية إلى الشرق الأوسط سيكون له عواقب مدمرة على احتمالات السلام والأمن في المنطقة، والحفاظ على السلام والأمن العالمي بشكل عام. .

«. . واتخذت مصر موقفاً مماثلاً، واضطلعت بدور فعال في الجهود المبذولة لنزع السلاح فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل الأخرى، بما في ذلك الأسلحة الكيماوية على نحو خاص.

(*) النص الرسمي تم توزيعه من قبل مركز المعلومات في الأمم المتحدة.

ونحن نعتقد بضرورة معالجة موضوع أسلحة الدمار الشامل مهما كان نوعها من منظور عالمي، وعلى أساس شامل لضمانة الأمن الإقليمي والعالمي.

لقد أعلن الرئيس حسني مبارك تأييد مصر ودعمها لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل. وأكد في مبادرته على النقاط التالية:

أولاً: ينبغي حظر كافة أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط (أي النووية والكيماوية والبيولوجية).

ثانياً: ينبغي على كافة أقطار المنطقة دون استثناء أن تعلن قبولها وتعهدها بذلك.

ثالثاً: الاتفاق على إجراءات التفتيش والرقابة، للتأكد من امتثال كافة دول المنطقة لهذا الحظر دون استثناء.

إن مصر ستواصل جهودها مع أقطار المنطقة وأقطار أخرى خارج المنطقة، لإعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وإيجاد آلية دولية للتفتيش والرقابة، تطبق على كافة دول المنطقة دون استثناء. وإننا نأمل بكل إخلاص أن تحذو بقية دول المنطقة حذونا في هذا التوجه أثناء مساعينا لتعزيز فرص تحقيق سلام دائم وشامل وعادل في الشرق الأوسط.

جهود الأمم المتحدة لتجريد العراق من الأسلحة
مقتطفات من قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ الصادر في الثالث من نيسان ١٩٩١

يتضمن هذا القرار تفاصيل النظام الدولي لتجريد العراق من قدراته التسليحية النووية والكيماوية والبيولوجية والصاروخية.

«إن مجلس الأمن:

● **سابعاً**.. يدعو العراق كي يعيد التأكيد بلا شروط على التزاماته طبقاً لبروتوكول جنيف بشأن حظر استخدام الغازات الخانقة أو السامة أو غيرها، من الغازات ووسائل الحرب البكتريولوجية، والموقع في جنيف بتاريخ ١٧ حزيران ١٩٢٥. ولكي يصدق على معاهدة حظر تطوير أو إنتاج أو تخزين أسلحة بكتريولوجية (بيولوجية) أو سامة، وتدميرها، والموقعة بتاريخ ١٠ نيسان ١٩٧٢.

● **ثامناً**.. يقرر أنه ينبغي على العراق أن يقبل بلا شروط تدمير وإزالة أو نزع ضرر ما يلي تحت إشراف دولي:

أ ـ كافة الأسلحة الكيماوية، والبيولوجية، وكل المخزون من العناصر الوسيطة، وكل الأنظمة الفرعية ذات الصلة والمكونات، وكل منشآت البحوث والتطوير والدعم والتصنيع.

ب ـ كافة الصواريخ التي يزيد مداها عن (١٥٠) كيلو متراً والأجزاء الرئيسية ذات الصلة ومنشآت الصيانة والإنتاج.

● **تاسعاً**: يقرر من أجل تنفيذ الفقرة ثامناً السالفة ما يلي:

أ ـ أن يرفع العراق إلى الأمين العام في غضون (١٥) يوماً من صدور هذا القرار إعلاناً بمواقع وكميات وأنواع جميع الأشياء المحددة في الفقرة الثامنة، و أن يوافق على التفتيش المفاجىء للمواقع كما هو محدد فيما يلي.

ب ـ أن يضع الأمين العام بالتشاور مع الحكومات الملائمة، ومع مدير عام منظمة الصحة العالمية إذا لزم الأمر في غضون (٤٥) يوماً من هذا الإقرار.

* إنشاء لجنة خاصة تقوم فوراً بالتفتيش على الطبيعة عن إمكانيات العراق البيولوجية والكيماوية والصاروخية على أساس ما يبلغ عنه العراق، وتحديد أية مواقع إضافية بواسطة اللجنة نفسها.

* أن يسلم العراق اللجنة الخاصة من أجل التدمير أو الإزالة أو نزع الضرر مع الأخذ بالاعتبار متطلبات السلامة العامة ما بحوزته من جميع الأشياء المحددة طبقاً للفقرة (ثامناً ـ أ) السالفة بما فيها ما تحدده اللجنة الخاصة من مواقع إضافية طبقاً للفقرة (تاسعاً ـ ب) السالفة، وأن يدمر العراق تحت إشراف اللجنة الخاصة، كل

إمكـانـاته الصاروخية بما في ذلك منصات الإطلاق طبقاً لما هو محدد بالفقرة (ثامناً ـ ب) السالفة.

* أن تقدم اللجنة الخاصة المساعدة والتعاون إلى مدير عام الوكالة الدولية للطاقة النووية كما هو مذكور في الفقرتين ١٢ و ١٣ فيما يلي:

● **عاشراً**: يقرر أن يلتزم العراق بلا شروط بعدم استخدام أو تطوير أو حيازة أي من الأشياء المحددة في الفقرتين ثامناً وتاسعاً، ويدعـو الأمين العام لأن يضع بالتشاور مع اللجنة الخاصة خطة للمراقبة والتحقق مستقبلاً وباستمرار من التزام العراق بهذه الفقرة على أن ترفع إلى المجلس لإقرارها في غضون (١٢٠) يوماً من صدور هذا القرار.

● **حادي عشر**: يدعو العراق لأن يؤكد من جديد وبلا شروط على التزاماته طبقاً لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية بتاريخ الأول من تموز ١٩٦٨.

● **ثاني عشر**: يقرر أن يوافق العراق بلا شروط على ألا يحوز أو يطور أسلحة نووية، أو مواد صالحة للاستخدام في الأسلحة النـووية، أو أية أنـظمة فرعية أو مكونات أو منشآت أو بحوث أو تطوير، أو دعم، أو تصنيع يتصل بما هو مذكور آنفاً، وأن يرفع إلى

الأمين العـام وإلى مدير عام الـوكـالـة الدولية للطاقة النووية في غضون (١٥) يوماً من صدور هذا القرار إعلاناً بمواقع وكميات و أنواع جميع الأشياء المحددة آنفاً.

وأن يضع كل ما لديه من مواد صالحة للاستخدام في أسلحة نووية تحت السيطرة الكـاملة والمنفـردة للوكـالـة الـدولية للطاقة النـووية، بغـرض التحفظ عليهـا والتخلص منها وذلك بمساعدة وتعـاون اللجنـة الخـاصة طبقاً لما تنص عليه خطة الأمين العام المشار إليها في الفقرة (تاسعاً ـ ب) وأن يقبل طبقاً للترتيبات المشار إليها في الفقرة (ثالث عشر) أدناه بشأن المراقبة المستمرة مستقبلاً والتحقق من التزامه بهذه التعهدات.

● **ثالث عشر**: يطلب من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة النـووية أن يقوم عن طريق الأمين العام بمساعدة وتعاون اللجنة الخاصة طبقاً لخطة الأمين العام المشار إليها في الفقرة (تاسعاً ـ ب).

القيام بتفتيش فوري على الطبيعة لإمكانات العراق النووية على أساس إخطارات العراق، وما قد تحدده اللجنة الخاصة من مواقع إضافية، وأن يضع خطة لرفعها إلى مجلس الأمن في غضون (٤٥) يومـاً تنص على تدمير أو إزالـة أو نزع فعالية كافة الأشياء

المذكورة في الفقرة (ثاني عشر) أيها كان أنسب. وأن ينفذ الخطة خلال (٤٥) يوماً من موافقة مجلس الأمن.. وأن يضع آخذاً بالاعتبار حقوق والتزامات العراق بموجب معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية بتاريخ أول تموز عام ١٩٦٨ خطة للمراقبة والتحقق المستمرين مستقبلاً من التزام العراق بالفقرة (ثاني عشر).. على أن تشمل دليلاً يحتوي على كافة المواد النووية في العراق الخاصة لتحقيق وتفتيش الوكالة، وذلك تأكيداً على أن رقابة الوكالة الدولية للطاقة النووية تغطي كافة الأنشطة النووية ذات الصلة في العراق. وأن ترفع إلى المجلس لإقرارها في غضون (١٢٠) يوماً من صدور هذا القرار.

● **رابع عشر**: يلاحظ أن ما سيقوم به العراق طبقاً للفقرات السالفة من هذا القرار يمثل خطوات نحو إقامة منطقة بالشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل والصواريخ القادرة على إطلاقها ويهدف إلى فرض حظر عالمي على الأسلحة الكيماوية.

● **خامس عشر**: يطلب من الأمين العام إبلاغ مجلس الأمن بالخطوات المتخذة لتسهيل إعادة كافة الممتلكات الكويتية التي استولى عليها العراق بما في ذلك قائمة بأية ممتلكات تزعم الكويت أنها لم تتم إعادتها أو أنها لم تعد سليمة.

سياسة الولايات المتحدة حول الحد من التسلح في الشرق الأوسط

مبادرة إدارة الرئيس بوش للحد من التسلح في الشرق الأوسط(*) في ٢٩ أيار ١٩٩١م

«وفاء بالوعد الذي قطعه الرئيس بوش على نفسه في جلسة الكونغرس المشتركة في السادس من آذار فقد أعلن اليوم عن سلسلة من المقترحات تهدف إلى وقف انتشار الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية في الشرق الأوسط. والصواريخ التي تحمل مثل هذه الأسلحة، كما تهدف المقترحات إلى تقييد تكديس الأسلحة التقليدية التي تؤثر على الاستقرار في المنطقة.

ويتعين أن تنطبق هذه المقترحات على الشرق الأوسط بأسره بما في ذلك: العراق وإيران وليبيا وسوريا ومصر ولبنان وإسرائيل والأردن والعربية السعودية وأقطار المغرب (العربي) وأقطار مجلس التعاون الخليجي. وتعكس المقترحات المشاورات التي أجريناها مع الحلفاء وحكومات المنطقة والموردين الرئيسيين للتكنولوجيا والأسلحة.

ولا شك أن دعم كل من المصدرين والمستوردين هو أمر

(*)وزعها المكتب الصحفي في البيت الأبيض.

جوهري لنجاح المبادرة. ولأن انتشار الأسلحة مشكلة عالمية فلا بد أن يكون حلها عالمياً أيضاً.

وفي نفس الوقت فإن الوضع الراهن في الشرق الأوسط يشكل مخاطر وفرصاً لا مثيل لها. ولذلك ستركز مبادرة الرئيس على الشرق الأوسط كنقطة بداية والمبادرة على أية حال تكمل المبادرات الأخرى كمبادرة رئيس الوزراء جون ميجر. ومبادرة بريان مالروني وتشمل العناصر التالية:

تقييد التوريد:

تدعو المبادرة الأقطار الخمسة الرئيسية المصدرة للأسلحة التقليدية للاجتماع على مستوى رفيع في المستقبل القريب للتباحث حول وضع خطوط عريضة لتقييد نقل الأسلحة التقليدية، وأسلحة الدمار الشامل، وما يتبعها من تكنولوجيا. وقد وافقت فرنسا على استضافة الاجتماع الأول (والمعروف أن أمريكا والمملكة المتحدة وفرنسا والاتحاد السوفياتي (السابق) والصين هم الذين ورّدوا معظم السلاح التقليدي إلى الشرق الأوسط في عقد الثمانينات) وفي نفس الوقت فإن هذه الخطوط العريضة ستتيح لأقطار المنطقة الحصول على القدرات التسليحية التقليدية التي تحتاجها للردع والدفاع عن نفسها ضد أي عدوان عسكري.

١ـ وسيتم توسيع هذه المحادثات لتشمل موردين آخرين للوصول

إلى أوسع تعاون ممكن. كما أن قمة الأقطار الصناعية السبعة التي تستضيفها بريطانيا في شهر تموز ستوفر فرصة مبكرة للبدء في إشراك دول أخرى.

٢ـ ولتطبيق هذا النظام يتعين على الموردين:

- التقيد بمبدأ عام للمسؤولية في نقل الأسلحة.
- تجنب نقل الأسلحة الذي يزعزع الاستقرار.
- وضع قيود وطنية (محلية) فعالة على صادرات الأسلحة خاصة ما يتعلق بالهدف من استعمالها.

٣ـ يتعين أن تشمل الخطوط العريضة (الإرشادية) آلية للتشاور بين الموردين الذين ينبغي عليهم أن:

- يشعروا بعضهم بعضاً وعلى نحو مسبق بأية مبيعات أسلحة.
- يلتقوا بشكل منتظم للتشاور حول نقل الأسلحة.
- يتشاوروا على أسس خاصة إذا ما اعتقد أحدهم بأن طرفاً آخر لا يتقيد بالخطوط الإرشادية العريضة.
- أن يزودوا بعضهم بعضاً بتقرير سنوي عن الأسلحة التي باعوها.

الصواريـــخ

تهدف المبادرة إلى تجميد حيازة أو إنتاج أو اختبار صواريخ

أرض/ أرض من قبل دول المنطقة، وذلك بقصد النزع النهائي لمثل هذه الصواريخ من ترساناتهم.

كما يتعين على الموردين مضاعفة الجهود لتنسيق عمليات تصدير الأجهزة والتكنولوجيا والخدمات، التي قد تستعمل لصناعة صواريخ أرض/ أرض. ولا يجوز السماح بالتصدير إلا إذا ثبت بأن المعدات التي ستنقل لن تستعمل إلا لأهداف سلمية.

الأسلحة النووية

تعتمد المبادرة على المؤسسات الموجودة وتضيف إليها وتركز على النشاطات والفعاليات ذات الصلة المباشرة بقدرات التسلح النووي، وبذلك فإن المبادرة:

١ـ تدعو الأقطار في المنطقة إلى تطبيق حظر (قابل للتفتيش والتحقق من الامتثال له) على إنتاج وحيازة المواد التي تستعمل في الأسلحة النووية (اليورانيوم المخصب والبلوتونيوم المنفصل).

٢ـ تكرر دعوتنا لكافة أقطار المنطقة بالتوقيع على اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية.

٣ـ تكرر دعوتنا لوضع كافة المنشآت النووية في المنطقة تحت إشراف اللجنة الدولية للطاقة النووية وأنظمتها في السلامة العامة.

٤ـ تواصل دعم فكرة إيجاد منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة.

الأسلحة الكيماوية

تعتمد هذه المبادرة على مبادرة الرئيس الأخيرة وتضيف إليها فيما يتعلق بعقد اتفاقية عالمية شاملة حول الأسلحة الكيماوية.

١ـ تدعو المبادرة كافة أقطار المنطقة لأن تتعهد بأنها ستكون أطرافاً رئيسية في المعاهدة المقترحة أعلاه.

٢ـ مع الوضع بالاعتبار تاريخ حيازة واستعمال الأسلحة الكيماوية في المنطقة، فإن المعاهدة تدعو أيضاً دول المنطقة لاتخاذ إجراءات لبناء الثقة فيما بينها، وذلك بالإعلان عن عدم ممانعتها في توقيع اتفاقية إقليمية تحظر استعمال الأسلحة الكيماوية.

الأسلحة البيولوجية

كما هو الشأن مع السيطرة على الأسلحة الكيماوية، فإن مقترحاتنا تعتمد على المقاربة العالمية الراهنة بهذا الصدد وتضيف إليها. وبالتالي فإن المبادرة:

١ـ تدعو إلى تقوية اتفاقية الأسلحة البيولوجية لعام ١٩٧٢ وتعزيزها بواسطة تطبيق نصوصها وإيجاد آلية محسنة لتبادل

المعلومـات. وسيتم مناقشة هذه الإجراءات في مؤتمر المراجعة والتقييم الذي يعقد كل خمس سنوات، وموعد انعقاده القادم هو أيلول من هذا العام.

٢ـ تحثّ دول المنطقة على تبني إجراءات لبناء الثقة فيما بينها فيما يتعلق بتحريم استعمال الأسلحة البيولوجية.

إن هذه المبادرة تكمل دعمنا المتواصل لاستمرار المقاطعة التي فرضها مجلس الأمن على توريد الأسلحة للعراق، وكذلك جهـود اللجنة الخاصة للأمم المتحدة لإزالة ما تبقى من قدرات العراق على استعمال أو إنتاج أسلحة نووية أو كيماوية أو بيولوجية، والصواريخ التي تحمل هذه الأسلحة.

مقتطفات من رد سوريا على مبادرة الرئيس بوش للحد من التسلح ـ ٣١ أيار ١٩٩١(*)

في البيان التالي رفض وزير الخارجية السوري السيد فاروق الشرع دعوة الرئيس بوش للحد من التسلح في الشرق الأوسط، لأن من شأن دعوته (إلحاق أضرار جسيمة بالمصالح العربية).

«صرح وزير الخارجية فاروق الشرع بأن سوريا ما زالت تدرس

(*) التلفـزيون العربي السوري ٣١ أيار ١٩٩١. وتم نشر التصريح في ٣ حزيران ١٩٩١. في نشرة (الشرق الأدنى وجنوب آسيا) الصفحة ٤٢.

الأفكار الأمريكية حول الإشراف على التسلح في المنطقة، رغم أنها تبدو من القراءة الأولى بأنها في حالة تطبيقها ستعزز التفوق العسكري الإسرائيلي بشكل عام، والتفوق العسكري النوعي على نحو خاص. . كما أن هذه الأفكار تلحق أضراراً جسيمة بالمصالح العربية، والأمن العربي القوي، الآن وفي المستقبل، خاصة وأن الأفكار الأمريكية تشمل الأقطار العربية من مشرقها حتى مغربها. . .»

مقتطفات من إفادة ريتشارد كلارك
مساعـد وزير الخارجية الأمريكي أمام لجنة الشؤون الخارجية
في الكونغرس(*) في ٢٧ حزيران ١٩٩١م

الحد من التسلح

«. . إن الحـد من التسلح ظاهـرة غير معـروفـة لحكومات المنـطقـة، التي تحاول توفير الأمن لنفسها على نحو سري. . إنهم يبحثون عن السلام بواسطة السلاح فقط، وليس عن طريق الحد من التسلح. وهكذا. . رغم خططنا الطموحة للحد من التسلح في المنـسـطقــة، ندرك بأننـا ما زلنـا في بداية مسيرة طويلة في هذا

(*) وزارة الخارجية الأمريكية ٨ تموز ١٩٩١.

الاتجاه. . إنها مسيرة ستتحرك بشكل مواز للجهود السياسية، بل إنها تعزز التقدم السياسي.

إن مبادرة الرئيس بوش وضعتنا على أول الطريق الطويل، ودعوني أعرض عليكم المقترحات الستة التي تنطوي عليها المبادرة:

١ـ مقاطعة العراق ونزع ما يملكه من أسلحة الدمار الشامل: لقد التقيت مع المسؤولين عن لجنة الأمم المتحدة الخاصة المكلفة بالمهمة المذكورة، في الأسبوع الماضي في البحرين، وأستطيع القول إنهم يضطلعون بالمهمة الصعبة.

٢ـ اقترحنا اجتماعاً للدول العظمى الخمس وهم أكبر مصدري السلاح، وذلك للاتفاق على نظام يحول دون توريد أسلحة تقليدية تزعزع الاستقرار، ووقف نقل أسلحة الدمار الشامل ومركباتها، والإعلان عن أية صفقات أسلحة، والتحلي بحس من المسؤولية في أية عملية نقل للسلاح.

وعرضت فرنسا أن تستضيف هذه المحادثات التي ستبدأ في الثامن من تموز، وقد وافقت الدول العظمى على حضور الاجتماع. وسأعود إلى تفصيل هذا الجانب من مبادرة الرئيس.

٣ـ لقد اقترح الرئيس بجرأة نزع كافة صواريخ أرض/ أرض من

دول المنطقة وكنقطة أولى دعا إلى تجميد إنتاج وحيازة واختبار هذه الصواريخ.

٤ـ ودعا إلى الإسراع في إنجاز معاهدة حظر الأسلحة الكيماوية وتنفيذها في المنطقة في وقت مبكر، وبهدف تسريع هذه العملية أعلن عن عدة مواقف أمريكية جديدة بما في ذلك التدمير غير المشروط لمخزوننا من الأسلحة الكيماوية، واستنكار حق الرد بالمثل حالما تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ.

٥ـ وأعلن الرئيس بأننا سنسعى لتقوية ودعم اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية في اجتماع خاص، سيعقد في شهر أيلول.

٦ـ ولأن الرئيس وضع باعتباره أن التحرك على صعيد الحظر النووي سيساهم في إحراز تقدم في اتفاقيات حظر الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، فقد كرر دعوتنا إلى ضرورة توقيع كافة أقطار المنطقة على اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية والتقيد بها. كما دعا إلى التفتيش والرقابة للتأكد بأن دو ل المنطقة لن تسعى إلى تخصيب المواد النووية التسليحية. وفي المدى الطويل سندعم مبادرة الرئيس مبارك في إيجاد منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، لكننا ندرك بأن ذلك لن يتحقق إلا إذا أثمرت مسيرة السلام.

لقد سررنا للدعم الذي قوبلت به المبادرة، كما أن اجتماع

الدول الخمس المقرر عقده في باريس سيدرس المبادرة بشكل أوسع، وكذلك قمة الدول الصناعية السبع الذي سيعقد في لندن في ١٥ تموز. لقد تحادثنا وسنواصل محادثاتنا مع أقطار الشرق الأوسط حول المقترحات التي تضمنتها المبادرة».

نقل الأسلحـــة

«.. لدينـا علاقات تسليحية مع مراكش، وتونس، ومصر، وإسـرائيل، والأردن، والكويت، والبحرين، والعربية السعودية، وسلطنـة عمـان.. والمشكلة ليست هذه الـدول، بل اعتقد أن مشاكل العدوان تأتي من حكومات ليبيا وسوريا والعراق وإيران. وهكذا فإن المشكلة لا تكمن في نقل (بيع) الأسلحة الأمريكية.

«.. ويشير البعض إلى إيران كمثـل على أن نقل الأسلحة الأمريكية قد يؤدي إلى وقوعها في أيد خاطئة، لكن إيران في نفس الـوقت تعتبر مثلاً على قدرتنا الكبيرة في شل الفعالية العسكرية لدولة ما، إذا منعنا عنها قطع الغيار والفنيين إذا ما تغير موقفها من دولة صديقة إلى دولة عدوة، وهذا نادراً ما يحدث.

إن الـولايات المتحدة لا تنقل السلاح بشكل اعتباطي لأي نظام سياسي يبدي رغبته في شراء الأسلحة النووية. بل إننا ننقل الأسلحة للحكومات الصديقة التي تمتاز بحس المسؤولية، وتسعى للسلام. ولدينا سجل ممتاز بهذا الصدد، وبالتالي لسنا بحاجة إلى

أنظمة أو قوانين جديدة للحيلولة دون تجاوزات الولايات المتحدة لسبب بسيط وهو عدم وجود هذه التجاوزات أصلاً.

لقد ساهمت مبيعات الأسلحة الأمريكية في تحقيق أهداف ايجابية في المنطقة. وفي العام الماضي وافق الكونغرس على نقل أسلحة تبلغ قيمتها ثلاثة مليارات دولار لمصر وإسرائيل. فلماذا وافق الكونغرس على ذلك؟

لقد وافق على نقل هذه الأسلحة لأنها ساعدت على توفير الأمن للدولتين.. والإحساس بالأمن يدفعهما للإيمان بفوائد السلام. لقد كان نقل السلاح عنصراً رئيسياً في العلاقات الجيدة التي تربطنا بالعربية السعودية ومصر وتركيا قبل الحرب. ولو أننا لم نزود هذه الأقطار بالأسلحة التي تريدها لما كان لنا تأثير عليهم ولما وثقوا بنا ولافتقدوا الأسلحة المناسبة للمشاركة في التحالف الذي شكلناه وقدناه ضد العراق.

لذلك يتعين على كل امرىء يتساءل عن الفوائد التي جنيناها من نقل الأسلحة على صعيد علاقاتنا بأقطار الشرق الأوسط، أن يسأل نفسه: هل كان الرئيس المصري حسني مبارك، والتركي تورغوت أوزال، والملك فهد، سيقفون معنا ضد العراق لولا الأسلحة التي نقلناها (قدمناها) لهم قبل ذلك؟

إن وقف نقل السلاح إلى المنطقة أثناء بحثنا عن نظام دولي

لتنظيم مبيعات السلاح، هو سياسة خرقاء لا تتسم بالحكمة. فماذا سيحدث لو أننا أوقفنا نقل السلاح إلى المنطقة، ونحن نتفاوض على التنظيم؟ اعتقد أن ما سيحدث هو نفس الشيء فيما لو أننا أوقفنا تحسين وصيانة وتدريب قواتنا أثناء مباحثات ستارت (START) (مباحثات تخفيض الأسلحة الاستراتيجية) ومباحثات CFE (مباحثات تخفيض الأسلحة التقليدية في أوروبا) إننا بذلك سنضعف قدرتنا على التأثير في النتائج التي نبتغيها من هذه المباحثات.

وهناك حقيقة أخرى: وهي أن كوريا الشمالية والبرازيل، وجنوب أفريقيا، وغيرها من الدول ستواصل تصدير السلاح حتى لو أقنعنا الدول العظمى بوقف نقل السلاح.

إن الإدارة لا تستطيع تأييد ودعم أية اتفاقية من شأنها أن تحظر مبيعات السلاح الضرورية لأمن أصدقائنا. ولا أتصور بأن الكونغرس يمكن أن يوافق على هكذا اتفاقية. وبالتالي فإن وقف مبيعات الأسلحة لا يبرره احتمال التوصل إلى اتفاقية دولية تحظر نقل السلاح. إن الشيء الوحيد الذي سيسفر عنه وقف نقل السلاح هو انخفاض نفوذنا إلى حد كبير في منطقة نعتقد أنها في غاية الأهمية لمصالحنا، لدرجة إننا قبل ستة أشهر أرسلنا زهاء نصف مليون جندي خاضوا حرباً للدفاع عن مصالحنا هناك.

مقتطفات من :

الخطة الفرنسية للحد من التسلح ونزع السلاح(*)

٣ حزيران ١٩٩١م

«ترى مبادرة نزع السلاح الفرنسية أن يتم الحد من التسلح في سياق مسيرة سلام أوسع، وتؤكد على ضرورة إجراءات بناء الثقة على طريق التوصل إلى اتفاق شامل للحد من التسلح.

أولاً : الأهداف العالميـة

«ينبغي أن تتم معالجة الحد من التسلح ونزع السلاح على ثلاثة مستويات، مع الأخذ بالاعتبار نوعية كل سلاح، والمستوى الإقليمي والمستوى العالمي.

الأهداف فيما يتعلق بأصناف الأسلحة :

- حظر ونزع الأسلحة الكيماوية.
- حظر الأسلحة البكتريولوجية.
- نزع السلاح النووي.

ومن الضـــروري في نفس الـوقت تجنب انتشـار الأسلحـة النووية، وقصرها على الدول النووية الخمس الراهنة.

(*) النص الرسمي الذي وزعه الوفد الفرنسي الدائم في الأمم المتحدة على الأعضاء في التاريخ المذكور.

إن فرنسا التي تطبق كافة شروط اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية، وسبق أن وقعتها، لتأمل من كافة الدول الامتثال لها والتقيد بها.

أ ـ إن نظام السيطرة (بمعنى عدم الانتشـــار) على التكنـولـوجيا الصاروخية هو مجرد محطة على الطريق الطويل نحو اتفاقية أوسع جغرافياً وأفضل إشرافاً ورقابة تطبق على العالم بأسره.

ب ـ إن الحد من صادرات الأسلحة التقليدية لا ينبغي أن يتعارض مع سعي الدول لضمانة أمنها على أن يكون ذلك في أدنى مستوى ممكن، وألا يعرض أمنها للخطر.

إن الأعضاء الدائمين الخمس في مجلس الأمن (وهم أكبر مصدري الأسلحة التقليدية في نفس الوقت) على وشك الدخول في جولـة من التشاور خلال الأسابيع القادمة في باريس، لوضع القواعد والقيود فيما يتعلق بنقل الأسلحة التقليدية. ويمكن بعد ذلك توسيع هذه العملية بمناسبة الاجتماع القادم للجمعية العامة وتنـظيم سجـل خاص لمبيعات الأسلحة يحتفظ به الأمين العام للأمم المتحدة.

ويتعين تركيز اهتمام خاص على مبيعات الأسلحة التقليدية عن طريق الأسواق الموازية خلال هذه المحادثات.

ثانياً: الأهداف الإقليمية

إننا ندعو إلى ترتيبات أمن إقليمية تقوم على الأسس التالية:

أ ـ ينبغي في البداية حل المنازعات واتخاذ إجراءات لبناء الثقة، وبدون ذلك لا يمكن التوصل إلى ترتيبات أمنية إقليمية.

ب ـ قبول الأطراف المعنية بترتيبات الأمن الإقليمية، واتخاذ خطوات لبناء الثقة. ولا شك أن المعلومات هي الشرط الأساسي للثقة وهذا يستدعي أن تكشف الأطراف المعنية حجم قواتها وأسلحتها، وتحركات القوات العسكرية وتقليص الشعور بالتهديد، وتعبيد الطريق نحو نزع السلاح الشامل، ولذلك لا بد من هيئة خاصة (يمكن أن تكون منظمة إقليمية) ووسائل للتفتيش (على الطبيعة وبواسطة الأقمار الصناعية) وإن فرنسا على استعداد للكشف عن المعلومات المتوفرة لديها، للوكالات أو المنظمات الإقليمية التي تناط بها مسؤولية ضمانة الوضوح والصدق. وتفضل فرنسا تحويل وسائل الرصد والرقابة (وخاصة الأقمار الصناعية) التي بحوزة أوروبا والأمم المتحدة إلى الوكالات أو المنظمات الإقليمية.

جـ ـ بذل الجهود للوصول إلى توازن إقليمي في القوى عن طريق قرارات وطنية وعن طريق المفاوضات. ولا يجوز أن تتعارض سياسات تصدير السلاح مع هذا الهدف، فإذا تم تحقيق التوازن

في القـوى ينبغي تخفيض مستـواه بشكـل تدريجي عـن طريق المفاوضات والاتفاق على طرق للرقابة المتبادلة.

د ـ تطبـيق إقـليمـي حازم لوقف التسلح النـووي والكيمـاوي والبكتريولوجي والصاروخي. وهذا هو السبب في أن فرنسا (لدى صدور قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ حول وقف إطـلاق النار في الخليج) أكدت غير مرة بأن القيود التي فرضت على العراق، فيما يتعلق بالأسلحـة النـووية والكيمـاوية والبيولـوجية، وكـذلـك الصّاروخية، تشكل جزءاً من مشروع أكبر لإيجاد منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وكافة الصواريخ في الشرق الأوسط، مع حظر شامل على الأسلحة الكيماوية، وينبغي متابعة هذا الهدف في أجزاء أخرى من العالم.

ثالثاً: الأمم المتحدة

إن الأمم المتحـدة الآن في وضـع تستطيع معه الاضطلاع بكافة المهمات التي أناطها الميثاق بها. ولذلك تعتقد فرنسا أنه يتعين على مجلس الأمن أن يدعم، وعنـد الضـرورة أن ينسق سياسات نزع السلاح وحظر انتشار الأسلحة. وأن يشجع المجلس على توقيع الاتفـاقيات التي تشمـل أصنـافـاً معينـة من السـلاح والاتفـاقيات الإقليمية والمتعددة الأطراف المتعلقة بحظر انتشار الأسلحة ونزع السلاح. واعتماداً على الاتفاقيات التي تمّ التوصل

إليها، يمكن استخلاص قواعد عامة، وبالتالي إقامة نوع من الرقابة على مستوى العالم.

إن هذا يفترض بأعضاء مجلس الأمن وعلى نحو خاص، الأعضاء الخمسة الدائمين، أن يكونوا قدوة لغيرهم.

مقتطفات من البيان الذي أصدره الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن حول نقل السلاح وعدم انتشار الأسلحة في ٩ تموز ١٩٩١(*)

في هذا الاجتماع الذي عقد في باريس اتخذت الدول النووية الرئيسية أول خطوة حاسمة نحو تنسيق المعلومات بين مصدري الأسلحة إلى الشرق الأوسط.

« . . ولقد أيدوا بقوة أيضاً إيجاد منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وأعربوا عن وجهة نظرهم بضرورة اتخاذ خطوات حاسمة لتحقيق هذا الهدف، بما في ذلك التطبيق الكامل لقرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ وتبني أقطار المنطقة لبرنامج شامل للحد من التسلح في المنطقة يشمل:

١ـ تجميد إنتاج ونزع صواريخ أرض/ أرض من المنطقة.

(*) وزارة الخارجية الأمريكية ١٥ تموز ١٩٩١.

٢ـ أن تبين كافة أقطار المنطقة وتعلن عن نشاطاتها النووية للوكالة الدولية للطاقة النووية، وتطبق أنظمتها في السلامة العامة.

٣ـ حظر استيراد وانتاج أية مواد تستعمل في الأسلحة النووية.

٤ـ اتفاق كافة أقطار المنطقة بأنها ستقبل بـ وتوقع على اتفاقية الأسلحة الكيماوية حال صياغتها بشكلها النهائي في عام ١٩٩٢.

«.. وقد وضعوا باعتبارهم أن المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة، تضمن لكل دولة حق الدفاع عن النفس، وهذا الحق يستدعي حقاً آخر، وهو حق الدول في الحصول على الوسائل التي تمكنها من الدفاع عن نفسها. وإن نقل الأسلحة التقليدية بهذا الصدد إذا ما تمّ بأسلوب ينطوي على حس بالمسؤولية، فإنه سيساهم في حصول الدول على حاجاتها الدفاعية المشروعة، ومقتضيات أمنها وسيادتها، والمشاركة الفعالة في الإجراءات الجماعية التي تطلبها الأمم المتحدة بهدف الحفاظ على الأمن والسلام الدولي.

«.. ولاحظوا بأن نقل السلاح والتكنولوجيا دون تمييز، قد ساهم في نزع الاستقرار من المنطقة، وهم يدركون تماماً المسؤوليات المناطة بهم لضمانة تجنب هذه المخاطر، والدور الخاص الذي ينبغي أن يضطلعوا به لتعزيز المسؤولية، والثقة والوضوح في هذا الحقل. كما يعترفون بضرورة إيجاد حل طويل

الأمد لهذه المشكلة بالتشاور الوثيق مع الأقطار المتلقية للأسلحة.

واتفقوا على ما يلي:

١ـ عند النظر في طلبات نقل الأسلحة التقليدية بموجب إجراءاتهم وقوانينهم الوطنية، ينبغي أن يضعوا في اعتبارهم تقييد نقل السلاح إلى أدنى حد ممكن، وأن يضعوا فيما بينهم خطوطاً إرشادية عامة على هذا الأساس.

٢ـ مع الأخذ بالاعتبار الوضع الخاص للشرق الأوسط كمنطقة تعاني من التوتر، فإنهم سيطورون فيما بينهم إجراءات وصيغاً من التشاور وتبادل المعلومات، في كل ما يتعلق بنقل الأسلحة إلى هذه المنطقة وأن يضفوا أولوية وأهمية خاصة على هذا الموضوع.

مقتطفات من إعلان الأقطار الصناعية السبعة حول الحد من التسلح في ١٦ تموز ١٩٩١(*)

اتفقت الأقطار الصناعية السبعة بأن مبادىء (الوضوح والتشاور والمبادرة) هي الطريق للحد من التسلح في الشرق الأوسط.

«.. لقد أظهرت حرب الخليج كيف يمكن زعزعة السلام والاستقرار، عندما تستطيع دولة الحصول على ترسانة ضخمة تتجاوز بكثير حاجاتها للدفاع عن النفس، وتهدد جيرانها، ونحن

(*) كما أوردته وكالة الاسوشيتدبرس في التاريخ المذكور.

مصممون على عدم حدوث ذلك مرة أخرى، ونؤمن أن بالإمكان إحراز تقدم إذا طبقت الدول ثلاثة مبادىء، وهي: الوضوح والتشاور والمبادرة.

● ينبغي توسيع مبدأ الوضوح، ليشمل نقل الأسلحة التقليدية، وما يرافقها من تكنولوجيا على مستوى العالم. وكخطوة أولى في هذا الاتجاه، فإننا ندعم الاقتراح الداعي إلى إيجاد سجل عالمي بعمليات نقل الأسلحة، على أن يكون تحت إشراف الأمم المتحدة، وسنبذل جهدنا لتبني هذا الاقتراح في أقرب وقت ممكن.

● كما ينبغي تعزيز مبدأ التشاور عن طريق الإسراع في تنفيذ المبادرات الأخيرة للتباحث بين مصدري السلاح الرئيسيين، بهدف الاتفاق على مقاربة مشتركة من الخطوط الإرشادية العامة المطبقة على نقل الأسلحة التقليدية.

● أما مبدأ المبادرة، فيتطلب منا اتخاذ خطوات لمنع تكديس وتخزين ترسانات هائلة، ولذلك يتعين على كافة الدول عدم نقل أسلحة قد تزعزع الاستقرار، أو تصعد حدة التوتر الموجود. ولا بد من وضع قيود خاصة على نقل الأسلحة التكنولوجية المتقدمة، ومبيعات الأسلحة إلى أقطار ومناطق ذات أهمية خاصة. ويتعين بذل جهد خاص لتعريف (أو توصيف) المواد الحساسة والقدرات

الانتاجية للأسلحة المتقدمة، التي ينبغي وضع قيود مشابهة على نقلها. إن كافة الدول مدعوة لاتخاذ خطوات للتأكد من تطبيق هذه المعايير بشكل صارم.. وسنولي هذه المواضيع اهتمامنا العميق والمتواصل.

ولأننا معنيون جداً بانتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية، والصاروخية، فقد صممنا على مكافحة هذه الشرور بتعزيز وتوسيع أنظمة عدم انتشار هذه الأسلحة.

في الحقل النووي:

إننا نعيد تأكيد عزمنا على العمل لإيجاد أوسع إجماع ممكن، للتوصل إلى نظام متوازن وثابت لحظر الانتشار، يعتمد على توازن بين حظر انتشار الأسلحة النووية، وتطوير الاستعمالات السلمية للطاقة النووية.

ونعيد التأكيد على أهمية اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية، وندعو كافة الأقطار التي لم توقعها للمسارعة إلى توقيعها.

وندعو كافة الأقطار غير النووية، إلى إبلاغ الوكالة الدولية للطاقة النووية عن نشاطاتها النووية. وتبني أنظمة السلامة العامة التي تعتبر حجر الأساس في نظام حظر الانتشار الدولي.

ونحث الأقطار الموردة على تبني وتطبيق الخطوط الإرشادية

العامة لمجموعة الموردين النوويين.

إننا نرحب بقرار البرازيل والأرجنتين لعقد اتفاق شامل عن السلامة العامة مع الوكالة الدولية للطاقة النووية، واتخاذ الخطوات لتنفيذ اتفاقية (تلاتيلوكو)، وكذلك انضمام جنوب أفريقيا إلى اتفاقية حظر انتشار السلاح النووي.

وسيعمل كل منا لتحقيق: الهدف المشترك في تقوية ودعم نظام حظر انتشار الأسلحة النووية، والتمسك بهذا النظام والحفاظ عليه. وتحسين نظام السلامة العامة للجنة الدولية للطاقة النووية وتعزيزها، واتخاذ إجراءات جديدة من قبل مجموعة الموردين النوويين، للتأكد من ضوابط التصدير على المواد ذات الاستعمالات المزدوجة (أي السلمية والعسكرية).

ونأمل بأن مؤتمر مراجعة وتقييم اتفاقية الأسلحة البيولوجية، الذي سيعقد في شهر أيلول، سينجح في تعزيز تطبيق وتنفيذ المواد التي يتضمنها حتى الآن، وتعزيز وتوسيع إجراءات بناء الثقة والتوصل إلى نظام فعال للرقابة والتفتيش. كما سنسعى إلى تشجيع كافة الأقطار التي لم تنضم إلى الاتفاقية للانضمام إليها، وحث كافة الأطراف على الوفاء بشكل صارم بالالتزامات التي رتبتها الاتفاقية عليهم.

ونحن على قناعة بأن مؤتمر المراجعة والتقييم، سيؤدي إلى

تعزيز تطبيق نصوص الاتفاقية، ويسهم بشكل فعال في حظر انتشار الأسلحة البيولوجية.

إن المفاوضات الناجحة بشأن اتفاقية شاملة وحازمة، وإجراءات رقابة وتفتيش فعالة تحظر الأسلحة الكيماوية، وتنضم لها كافة الأقطار، هي أفضل طريقة لحظر انتشار الأسلحة الكيماوية.. وإننا نرحب بالتصريحات الأمريكية الأخيرة، لأنها ستساهم باعتقادنا في الإسراع بعقد الاتفاقية، ونأمل بعقد المحادثات بهذا الصدد بالسرعة الممكنة. كما أننا نعيد تأكيد رغبتنا في أن نكون أول من يوقع عليها، ونحث الأطراف الأخرى على الانضمام إليها، في أسرع فرصة، حتى يصبح بالإمكان نفاذها في أقرب وقت ممكن.

بيان أصدره الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن حول نقل الأسلحة وحظر الانتشار(*)
في ١٧ـ١٨ تشرين أول ١٩٩١

لدى اجتماعها في لندن اتخذت الأقطار النووية الخمسة خطوات جادة لتنسيق سياساتهم فيما يتعلق بنقل الأسلحة إلى الشرق الأوسط.

(*) النص الرسمي كما وزعته وزارة الخارجية الأمريكية.

١ـ انسجاماً مع اتفاقهم في باريس في الثامن والتاسع من تموز ١٩٩١م، اجتمع ممثلو كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والاتحاد السوفياتي في لندن، في السابع عشر والثامن عشر من تموز للمضي في مباحثاتهم حول المسائل ذات الصلة بنقل الأسلحة التقليدية، وحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل.

٢ـ واعتماداً على التصريح الذي صدر عنهم في باريس في التاسع من تموز فقد:

● اتفقوا على خطوط استرشادية عامة فيما يتعلق بتصدير الأسلحة التقليدية، ويأملون من الأقطار الأخرى المصدرة للسلاح أن تتبنى سياسات وقيود مشابهة.

● اتفقوا على إشعار بعضهم البعض عن أي عملية نقل أسلحة إلى الشرق الأوسط، وعلى نحو خاص الدبابات والعربات المصفحة والمدفعية والطائرات الحربية، بما في ذلك السمتية، والسفن الحربية، وبعض الأنظمة الصاروخية، . دون الإخلال بالالتزامات الراهنة نحو دول أخرى إذا وجدت.

● اتفقوا على وضع ترتيبات لتبادل المعلومات بهدف التشاور المثمر، واضعين بالاعتبار اهتمامهم المشترك بضمانة التنفيذ الكامل للخطوط الاسترشادية المتفق عليها، ومواصلة المباحثات

حول كيفية تطوير هذه الترتيبات على أساس إقليمي وعالمي لإنجاز هذا الهدف.

● رحبوا في العمل في الجمعية العامة للأمم المتحدة، لغاية إنشاء سجل تقيد فيه عمليات نقل الأسلحة التقليدية، وأيدوا المشاورات الراهنة حول هذا الموضوع بين عدد كبير من أعضاء الأمم المتحدة، التي يشاركون فيها بنشاط وفعالية، ودعوا إلى تأييد ودعم عالمي لهذه الفكرة.

● أدركوا التهديدات للسلام والاستقرار، التي يشكلها انتشار الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية والصاروخية.. الخ. وتعهدوا باتخاذ إجراءات فعالة لحظر الانتشار، والحد من التسلح على نحو عادل وشامل ومتوازن، وعلى أسس إقليمية وعالمية. وأعادوا التأكيد على أهمية التقيد بقواعد صارمة ومتسقة إلى أبعد حد ممكن في كل ما يتعلق بنقل الأسلحة إلى هذه المنطقة. وبدأوا بمقارنة قيودهم وضوابطهم الوطنية على تصدير الأجهزة ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل، واتفقوا على دراسة إمكانية توسيع التنسيق فيما بينهم حول هذه القيود والضوابط. وتعهدوا بمواصلة المباحثات حول هذه المسائل في اجتماعهم التالي.

● اتفقوا على مواصلة التباحث حول إمكانيات تقليص التوتر ومستويات الأسلحة، بما في ذلك اتخاذ إجراءات إضافية تقيد نقل

الأسلحة، وتشجيع الجهود الإقليمية والعالمية الرامية إلى الحد من التسلح ونزع السلاح.

● اتفقوا على مواصلة إيلاء هذه الجهود أولوية خاصة، والاجتماع مرة أخرى في العام الجديد في الولايات المتحدة، لمتابعة مباحثاتهم والاجتماع بعد ذلك على نحو منتظم مرة واحدة على الأقل في السنة.

«إن الأقطار الخمسة»

تعلن أنها عندما تنظر في طلبات نقل الأسلحة التقليدية بموجب الإجراءات والقوانين والضوابط الوطنية لكل منها، فإنها ستضع في اعتبارها القيود المذكورة أعلاه، وتتصرف وفقاً للخطوط الاسترشادية التالية:

أولاً: إنها ستدرس بعناية إذا كان طلب نقل الأسلحة:

أ ـ سيعزز قدرات المتلقي لضرورات الدفاع المشروع عن النفس.

ب ـ يعتبر رداً مناسباً ومنسجماً للتهديدات الأمنية والعسكرية، التي تواجه الدول المتلقية.

جـ ـ تعزز قدرات الدول المتلقية للمشاركة في ترتيبات إقليمية أو جماعية أخرى، أو إجراءات أخرى متسقة مع ميثاق الأمم

المتحدة، أو طلبتها الأمم المتحدة.

ثانياً: إنها ستتجنب نقل الأسلحة التي قد تؤدي إلى:

أ ـ إطالة أمد أو تصعيد نزاع قائم.

ب ـ زيادة التوتر في المنطقة، أو المساهمة في زعزعة الاستقرار.

جـ ـ إدخال قدرات عسكرية من شأنها نزع الاستقرار في المنطقة.

د ـ انتهاك مقاطعة أو قيود دولية أخرى إذا كانت الدولة المصدرة طرفاً فيها.

هـ ـ استعمالها في أهداف أخرى غير الدفاع المشروع عن النفس أو المتطلبات الأمنية للمتلقي.

و ـ دعم أو تشجيع الإرهاب العالمي.

ز ـ استعمالها للتدخل بالشؤون الداخلية لدول أخرى ذات سيادة.

ط ـ تلحق ضرراً كبيراً في اقتصاد القطر المتلقي.

شحنات الأسلحة إلى الشرق الأوسط(*)

المصدر	القيمة بملايين الدولارات		النسبة المئوية لقيمة مجموع الشحنات	
	١٩٨٣-١٩٨٦	١٩٨٧-١٩٩٠	١٩٨٣-١٩٨٦	١٩٨٧-١٩٩٠
أمريكا	٢٠,١٠١	١٣,٣٣٦	٪٢٠,٩٦	٪١٩,٥٢
الاتحاد السوفياتي	٢٨,٩٧٠	٢١,٣٦٠	٪٣٠,٢١	٪٣١,٢٧
فرنسا	١٤,١٦٠	٦,٣٢٠	٪١٤,٧٦	٪٩,٢٥
المملكة المتحدة	٤,٦٧٠	٨,٢٥٥	٪٤,٨٧	٪١٢,٠٩
الصين	٤,٩٦٥	٦,٣٩٥	٪٥,١٨	٪٩,٣٦
ألمانيا	١,٤٥٠	٤٨٥	٪١,٥١	٪٠,٧١
إيطاليا	٢,٥٦٠	١٧٠	٪٢,٦٧	٪١٠,٦١
بقية الأقطار الأوروبية	١٣,١٧٥	٧,٢٤٥	٪١٣,٧٤	٪١٠,٦١
الأقطار الأخرى	٥,٨٦٠	٤,٧٤٠	٪٦,١١	٪٦,٩٤
المجموع	٩٥,٩١١	٦٨,٣٠٦	٪١٠٠	٪١٠٠

* **المصدر**: مكتب الأبحاث في الكونغرس، نقل الأسلحة التقليدية إلى أقطار العالم الثالث، من قبل الموردين الرئيسيين ١٩٨٣ حتى ١٩٩٠.

اتفاقيات الأسلحة بين المصدرين

المصدر	القيمة بملايين الدولارات		النسبة المئوة لقيمة الاتفاقيات	
	١٩٨٣-١٩٨٦	١٩٨٧-١٩٩٠	١٩٨٣-١٩٨٦	١٩٨٧-١٩٩٠
أمريكا	١٤,٧٧٦	٣٠,٧٠٨	٪١٦,٤٣	٪٣٥,٧٢
الاتحاد السوفياتي	٢٨,٦١٠	١٧,٥٠٠	٪٣١,٨٢	٪٢٠,٣٦
فرنسا	٩,٠٩٠	١٠,١١٠	٪١٠,١١	٪١١,٧٦
المملكة المتحدة	٩,٥٩٥	٧,٠٧٥	٪١٠,٦٧	٪٨,٢٣
الصين	٣,٩٢٥	٧,٠٥٥	٪٤,٣٧	٪٨,٢١
ألمانيا	٦٠٥	١,٠٤٥	٪٠,٦٧	٪١,٢٢
إيطاليا	٢,٥٣٠	١٨٠	٪٢,٨١	٪٠,٢١
الأقطار الأوروبية الأخرى	١٤,٣٠٥	٦,٨٣٥	٪١٥,٩١	٪٧,٩٥
بقية أقطار العالم	٦,٤٨٠	٥,٤٦٠	٪٧,٢١	٪٦,٣٥
المجموع	٨٩,٩١٦	٨٥,٩٦٨	٪١٠٠	٪١٠٠

قيمة الأسلحة التي نقلتها الأقطار الخمسة الدائمة في مجلس الأمن إلى الشرق الأوسط ١٩٨٤-١٩٨٨ بملايين الدولارات(*)

	المصدرون				
الأقطار المتلقية	الاتحاد السوفياتي	أمريكا	فرنسا	الصين	المملكة المتحدة
مصر	٤٦٠	٢,٨٠٠	٨٢٥	٤٥٠	١٧٠
إيران	٥	١٠	١٠٠	٢,٥٠٠	٢,١٠٠
العراق	١٥,٤٠٠	—	٣,١٠٠	٢,٩٠٠	٣٠
إسرائيل	—	٦,١٠٠	—	—	—
الأردن	—	—	—	—	—
ليبيا	٣,٦٠٠	—	٦٠	١٠	—
العربية السعودية	—	٥,٨٠٠	٧,٥٠٠	٢,٥٠٠	٢,١٠٠
سوريا	٦,٩٠٠	—	٢٠	٢٠	—
المجموع	٢٧,٩٦٥	١٥,١٩٠١	١١,٧٢٥	٨,٢٨٠	٤٥١٠

(*) المصدر: وكالة الحد من التسلح ونزع السلاح. الإنفاق العالمي على السلاح ونقل الأسلحة ١٩٨٩. ومكتب الأبحاث في الكونغرس (الحد من التسلح في الشرق الأوسط والمسائل المتصلة به) الأول من أيار ١٩٩١.

أكثر الدول استيراداً للسلاح في العالم الثالث
١٩٨٣ ـ ١٩٩٠(*)

اتفاقيات نقل السلاح (بملايين الدولارات)

الدرجة حسب الترتيب	المتلقي	القيمة
١	العربية السعودية	٥٧,٣٢٣
٢	العراق	٣٠,٤٥٣
٣	إيران	١٨,٩٣٠
٤	الهند	١٦,٧٦٦
٥	أفغانستان	١٤,٢٣٥
٦	مصر	١٢,٨٥٢
٧	سوريا	١٢,٨٢٥
٨	كوبا	١٢,٦٠٦
٩	فيتنام	١٢,٣٨٠
١٠	انغولا	١٠,٩٣٠

(*) المصدر: مكتب الأبحاث في الكونغرس.

شحنات السلاح التي سلمت بالفعل (بملايين الدولارات)

الدرجة حسب الترتيب	المتلقي	القيمة
١	العربية السعودية	٤٨,١٠٩
٢	العراق	٣٩,٥٥٥
٣	الهند	٢١,٢٩٦
٤	إيران	١٤,٤٧٠
٥	أفغانستان	١٤,٣٤٥
٦	سوريا	١٣,٧٨٠
٧	كوبا	١٢,٥٩٨
٨	فيتنام	١٢,٣٧٥
٩	مصـر	٩,٧٤٧
١٠	ليبيـا	٩,٦٨٠

جدول بترتيبات الحد من التسلح في الشرق الأوسط وجنوب آسيا(*)

الرسميـــة **غير الرسمية ن = اتفاقية نافذة**

م = اتفاقية محتملة

متعـددة الأطراف	القــوى الخارجية فقط	نادي لندن للمصدرين النووين (ن)	● نظام السيطرة على التكنولوجيا الصاروخية (ن) ● المجموعة الاسترالية (ن)
	القــوى الإقليمية فقط	● الإبلاغ عن التجارب الصاروخية (م) ● سقف رؤوس الأسلحة الحربية (م)	● تفاهم عربي إسرائيلي حول نشر الصواريخ واستعمالات القوى الجوية (م)
	القوى الإقليمية والخارجية	● حظر انتشار الأسلحة النووية (ن) ● اتفاقية الأسلحة البيولوجية (ن) ● بروتوكول جنيف (ن) ● اتفاقية الأسلحة الكيماوية قيد التفاوض ● فك الارتباط الإسرائيلي المصري في سيناء (ن) ● فك الارتباط الإسرائيلي السوري في الجولان (ن)	لا شيء
	القــوى الخارجية فقط	لا شيء	● التفاهم الأمريكي الروسي حول نشر الصواريخ (م)

ثنائية	القـــوى الإقليمية فقط	● اللجنة الهندية الباكستانية العسكرية المشتركة (ن) ● الاتفاق الهندي الباكستاني بعدم الاعتداء (ن) ● اتفاقية هندية باكستانية حول الأسلحة الكيماوية(م)	● الخطوط الحمراء بين سوريا وإسرائيل في لبنان (ن)
	القوى الإقليمية والخارجية	● اشتراط أمريكا على الدول المتلقية معرفة الهدف من شراء السلاح (ن)	● التفاهم الأمريكي السعودي حول نشر طائرات فانتوم ـ ١٥ (ن)
أحادية بمعنى من جانب واحد	القوى الأجنبية	● القوانين الوطنية حول الحد من انتشار الأسلحة والذخائر النووية (ن) ● اصدار قانون أمريكي حول الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والصاروخية (م)	● تقييد مبيعات السلاح (أمريكا وروسيا كحليفة للاتحاد السوفياتي وأوروبا) (ن)
	القـــوى الإقليمية	لا شيء	● قيود ذاتية بعدم إجراء تجارب نووية : إسرائيل والهند وباكستان (ن)

ن = اتفاقية أو تركيب نافذ المفعول سواء كان رسمياً أو غير رسمي .

م = اتفاقية أو تركيب يحتمل التوصل إليه قريباً .

(*) معهد كارنيجي للسلام الدولي + (السيطرة على سباق التسلح في الشرق الأوسط) ١٩٩١ تأليف جيوفري كيلمب بالتعاون مع شيلي شتال .

قائمة مختصرة بكوابح أو قيود توريد الأسلحة

١ـ المجموعة الاسترالية: وتتألف من عشرين دولة غربية، بما في ذلك أمريكا، تعالج موضوع انتشار الأسلحة الكيماوية، وتهدف إلى السيطرة على تصدير المركبات والعناصر الكيماوية والتجهيزات ذات العلاقة بها.

٢ـ لجنة التنسيق حول قيود الصادرات المتعددة (كوكوم) تم تأسيسها عام ١٩٤٩، وتتألف من (١٧) دولة صناعية، على أساس طوعي واختياري (غير تعاقدي)، تضع وتدير خطوطاً إرشادية عامة تقيد تصدير التكنولوجيا المتقدمة.

٣ـ مبادرة تعزيز السيطرة على الانتشار أعلنتها إدارة الرئيس بوش عام ١٩٩٠، للسيطرة على صادرات التكنولوجيا الكيماوية والبيولوجية، التي لها علاقة بالتسلح وفرض عقوبات على الأقطار التي تستعمل هكذا أسلحة.

٤ـ أنظمة (بمعنى قوانين) السلاح في التجارة الدولية (I.T.A.R) وأنظمة إدارة الصادرات تشرف وتدير صادرات أمريكا من مركبات الأسلحة الكيماوية وفق الخطوط الإرشادية التي تصدرها وزارة التجارة الأمريكية.

٥ـ مجموعة لندن للموردين تهدف إلى تقييد تصدير المواد النووية

والتكنولوجيا المتصلة بها، وفق الخطوط الإرشادية النووية العامة للموردين.

٦- نظام السيطرة على التكنـولوجيا الصاروخية وهو تفاهم طوعي (غير تعاقدي) بين ثمانية أقطار غربية تم التوصل إليه عام ١٩٨٧، للحد من صادرات الصواريخ والعربات المسيرة عن بعد، وتزيد حمولتها عن خمسمائة كيلو غرام ومداها عن ثلاثمائة كيلو متر.

أنواع الصواريخ ومداها وحمولتها في الشرق الأوسط وجنوب آسيا

● تشمـل هذه القائمة الصواريخ الجاهزة للتشغيل، والصواريخ التي ما زالت قيد التطوير، والتي سنرمز لها بإشارة (*)

● ويجـدر لفت الانتبـاه هنا بأن هذه القائمة إلى ما قبل نشوب الحرب في الخليج أواسط كانون ثاني ١٩٩١، كانت معتمدة في مراكـز الـدراسات الاستراتيجية. كما تظهر بأن العراق كان على وشك إنتاج صاروخ (تموز) الذي يبلغ مداه زهاء ألفي كيلو متر.

الدولة	النظام الصاروخي	المنتج	المدى بالكيلو مترات	الحمولة بالكيلو غرامات
أفغانستان	سكاد ـ ب	الاتحاد السوفياتي	٣٠٠	١٠٠٠
مصر	سكاد ـ ب	الاتحاد السوفياتي	٣٠٠	١٠٠٠
	فروغ ـ ٧	الاتحاد السوفياتي	٧٠	٤٥٠
	صقر ـ ٨٠	مصر	٨٠	٢٠٠
	سكاد ـ ب محسن	كوريا الشمالية	٣٠٥	١٠٠٠
الهند	أكني (*)	الهند	٢٥٠٠	١٠٠٠
	بريثفي (*)	الهند	٢٥٠	١٠٠٠
إيران	سكاد ـ ب محسن	كوريا الشمالية	٣٠٥	١٠٠٠
	إيران ـ ١٣٠	إيران	٢٠٠	؟
	أوغاب	إيران	٤٠	؟
العراق	سكاد ـ ب	الاتحاد السوفياتي	٣٠٠	١٠٠٠
	فروغ ـ ٧	الاتحاد السوفياتي	٧٠	٤٥٠
	الحسين	العراق	٦٤٠	٣٥٠
	العباس	العراق	٩٠٠	٣٥٠
	تموز ـ ١ (*)	العراق	٢٠٠٠	؟
إسرائيل	لانس	أمريكا	١١٠	٢٢٥
	أريحا ـ ١	إسرائيل وفرنسا	٦٤٠	٤٥٠
	أريحا ـ ٢	إسرائيل	١٤٥٠	٤٥٠
	أريحا ـ ٢ ب	إسرائيل	٢٤٠٠	؟
	مار ـ ٣٥٠	إسرائيل	٩٠	٣٣٥
ليبيا	سكاد ـ ب	الاتحاد السوفياتي	٣٠٠	١٠٠٠
	فروغ ـ ٧	الاتحاد السوفياتي	٧٠	٤٥٠
باكستان	هاتف ـ ١ (*)	باكستان	٨٠	٥٠٠
	هاتف ـ ٢ (*)	باكستان	٣٠٠	٥٠٠

العربية السعودية	سي . أس . أس ـ٢ (دودة القز)	الصين	٢٧٠٠	٢٠٠٠
سوريا	سكاد ـ ب	الاتحاد السوفياتي	٣٠٠	١٠٠٠
	فروغ ـ ٧	الاتحاد السوفياتي	٧٠	٤٥٠
	أس . أس ـ ٢	الاتحاد السوفياتي	١٢٠	٤٥٠
	سكاد ـ ب محسّن	كوريا الشمالية	٣٠٥	١٠٠٠
اليمن	سكاد ـ ب	الاتحاد السوفياتي	٣٠٠	١٠٠٠
	فروغ ـ ٧	الاتحاد السوفياتي	٧٠	٤٥٠
	أس . أس ـ ٢١	الاتحاد السوفياتي	١٢٠	٤٥٠

القدرات العسكرية الكيماوية والبيولوجية في الشرق الأوسط(*)

الدولة	الأسلحة الكيماوية	الأسلحة البيولوجية	الاستعمال
مصر	بدأت في تطوير قدرات كيماوية في الستينات وانتجت أسلحة كيماوية عام ١٩٧٣ . وما زالت تنتج	في بواكير السبعينات امتلكت قدرات عسكرية بيولوجية متواضعة	استعملت أسلحة كيماوية في حرب اليمن
إيران	شرعت في تطوير أسلحة كيماوية أثناء حربها مع العراق وتعمل الآن على توسيع قدراتها لانتاج مركبات كيماوية	يبدو أنها تطور قدراتها البيولوجية	استعملت أسلحة كيماوية متواضعة في الحرب مع العراق في آخر سنتين منها
العراق	شرع في صناعة المركبات الكيماوية أواسط السبعينات وأنتج عدة مركبات سامة في بواكير الثمانينات . وتم تدمير قدراته الأنتاجية بهذا الصدد خلال حرب الخليج	أجرى أبحاثاً على سموم أنثاراكس والبوتالين لكنه لم ينتج أسلحة منها وقد تم تدمير منشآت الأبحاث البيولوجية خلال حرب الخليج	استعمل المركبات الكيماوية أثناء الحرب مع إيران

إسرائيل	بدأت برنامجها الكيماوي في الستينات استجابة لاستعمال مصر سلاحاً كيماوياً في اليمن. وفي عام ١٩٧٣ امتلكت أسلحة كيماوية متقدمة فمنها غاز الخردل وغاز الأعصاب	لا يوجد لها نشاط في هذا الحقل لكنها تستطيع انتاج وتطوير سلاح بيولوجي في وقت قصير	لم تستعمل حتى الآن أسلحة كيماوية أو بيولوجية
ليبيا	حصلت على مركبات كيماوية عام ١٩٨٧ وبدأت انتاج أسلحة كيماوية أواخر الثمانينات	ليس لها قدرات معروفة	استعملت مركبات كيماوية ضد القوات التشادية عام ١٩٨٧ مرة واحدة
سوريا	تلقت مركبات كمياوية من مصر قبل حرب ١٩٧٣ ضد إسرائيل. وتنتج الآن مركبات الأعصاب وربما تملك رؤوساً كيماوية على صواريخ سكاد ـ ب	يعتقد بعض الخبراء أنها تملك قدرات تسلح بيولوجي	لم تستعمل اطلاقاً أسلحة كيماوية أو بيولوجية.

(*) المصدر: (الأسلحة الكيماوية في الشرق الأوسط) سيث كاروس + العدد التاسع من نشرة معهد سياسات الشرق الأدنى عام ١٩٨٩. وقد فضلنا نشر المعلومات في الجدول كما هي في المصادر الأصلية رغم قناعتنا بأن العراق ومصر وليبيا وحتى إيران لم تستعمل الأسلحة الكيماوية إطلاقاً.

مسرد بمصطلحات الحرب الكيماوية والبيولوجية(*)

١ـ الحرب البيولوجية: تستعمل البكتيريا والفيروسات والمواد السمية لقتل أو إضعاف و/ أو شل حركة الناس أو الحيوانات، وتشمل مركبات وعناصر الحرب البيولوجية الأنثراكس والبوتالين السام والتيفوئيد والكوليرا.

٢ـ الحرب الكيماوية: تستعمل المواد الكيماوية لقتل أو اضعاف و/ أو شل حركة الناس أو الحيوانات وتشمل الأربعة إضعاف الرئيسية من العناصر والمركبات الكيماوية: القروح والأعصاب والدم والصدمة.

أ ـ **مركبات القروح**: استعملت لأول مرة في الحرب العالمية الأولى وعادة ما تتسبب في إضعاف وشل حركة قوات العدو. ويمكن أن تؤدي إلى القضاء على قوات العدو إذا استعملت بكثافة. ومن مزايا هذه المركبات بقاؤها فترة طويلة وشدة فعاليتها والعنصر الرئيسي في هذه المركبات هو الخردل.

ب ـ **مركبات الأعصاب**: طورتها ألمانيا النازية قبل الحرب العالمية الثانية، وهذه المواد تؤثر على فعالية الجهاز العصبي

(*) المعلومات مقتبسة عن (الأسلحة الكيماوية في الشرق الأوسط) سيث كاروس.

وتتسبب بالمـوت خلال دقـائق معدودة. ومن مركبات الأعصاب السارين (GB) والتابون (GA) ومركب (VX).

بالإضافة إلى ذلك هناك:

● **الفـوسجين**: وهـو مركب غازي، يصدم «أفراد العدو بشدة، فيشعرون بصداع وإرهاق مفاجىء، يشل حركتهم وقد يؤدي إلى الموت.

● **السارين**: وهو مركب يؤثر على الجهاز العصبي أيضاً، ويؤدي إلى الموت خلال دقائق.

● **التابون**: لا يختلف في آثاره عن السارين لكنه أشد وأسرع فتكاً.

● **السموم** بأنواعها المختلفة التي يمكن الحصول عليها كيماوياً أو بيولوجياً.

● **في. أكس**. سائل سام يتحول إلى غازات سامة وتأثيره قاتل.